مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

بيان صحفي

حظر

يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **5 أيلول/ سبتمبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف)**

UNCTAD/PRESS/PR/2012/29*
Original: English

تقرير: الاقتصاد الفلسطيني سيزداد سوءاً على المدى الطويل رغم النمو الحالي

التقرير يعرب عن القلق إزاء التقشف المالي وانعدام الأمن الغذائي وتزايد الفقر وتراجع القطاع الزراعي والآثار السلبية الناجمة عن استمرار الاحتلال وانخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة

جنيف، *5 أيلول/سبتمبر 2012* – يتوقع تقرير الأونكتاد السنوي عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني تراجع التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة على المدى الطويل

ويفيد التقرير بأن ما تحقق من نمو اقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2011 بنسبة 9.9 في المائة لا ينبغي أن يساء تفسيره – ذلك أن النمو، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، نتج عن أنشطة إعادة الإعمار عقب الدمار الذي تسببت به العملية العسكرية الإسرائيلية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى كانون الثاني/ يناير 2009. ونما الاقتصاد المحلي في غزة بنسبة 23 في المائة في عام 2011، في حين أن الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية نما بنسبة 5.2 في المائة. ومع ذلك، لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة أقل بنسبة 10 في المائة عن مستواه في عام 2005.

ويشير التقرير إلى أن النمو الذي تحقق في عام 2011 وفي مستهل عام 2012 ليس مستداماً. فهو يعكس تدهور مستوى أداء الاقتصاد في نهاية عام 2010 عقب الأضرار الناجمة عن الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة. ويعزى ذلك أيضاً إلى الأضرار الاقتصادية الناجمة عن عمليات الإغلاق التي تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، يرى التقرير أن نسبة كبيرة من النمو تعتمد على المعونة. ويشير إلى أن التوسع الاقتصادي الذي شهده العام الماضي اقترن بتراجع الأجور الحقيقية وإنتاجية اليد العاملة ولم يؤد إلى خفض معدلات البطالة المرتفعة التي

* بيانات للاتصال: Press Office, +4122 917 5828, press@unctad.org, http://unctad.org/en/pages/Media.aspx.

ظلت عند مستوى 26 في المائة. ويستمر الفقر الشديد، وانعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يعاني منه اثنين من كل ثلاثة فلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أشد من ذلك في غزة. ويبلغ معدل الفقر مستوى مهولاً أيضاً في القدس الشرقية، حيث يُقدّر بنسبة 78 في المائة، أي أعلى من معدلاته في الضفة الغربية وغزة.

العقبة الرئيسية أمام التنمية الفلسطينية

يقول التقرير إن غزة لا تزال خاضعة للحصار الاقتصادي، و إن عدد الحواجز المفروضة على تنقل الفلسطينيين والسلع الفلسطينية في الضفة الغربية زاد من 500 حاجز في عام 2010 إلى 523 حاجزاً في عام 2011. وزادت عمليات هدم المنازل والبنى التحتية الفلسطينية في عام 2011، وأدى توسيع المستوطنات الإسرائيلية، ولا سيما في المناطق المحيطة بالقدس الشرقية وبيت لحم، إلى تفتيت الأرض الفلسطينية إلى "البانتوستانات" أو جيوب مقطعة الأوصال ومنفصلة عن بعضها البعض.

وقد شكلت المعونة، في السنوات الأخيرة، عاملاً أساسياً لاستدامة الاقتصاد الفلسطيني والحيلولة دون وقوع أزمات اجتماعية اقتصادية أعمق. ويذهب التقرير إلى أن ما لوحظ في عام 2011 ومستهل عام 2012 من تراجع في الدعم المقدم من الجهات المانحة ستكون له تداعيات اجتماعية اقتصادية خطيرة. غير أنه يضيف أن الحساسية الاقتصادية لتقلب مستويات المعونة هي مجرد عارض من عوارض مشكلة التنمية الفلسطينية وليست سببا فيها.

أما السبب الحقيقي بحسب التقرير فهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاحتلال، أكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. فقد قضى الاحتلال على جميع فرص التسويق والاستثمار المحلية والخارجية تقريباً، وأدى إلى تآكل الأراضي والموارد الطبيعية المتاحة للفلسطينيين لمزاولة أنشطة منتجة اقتصادياً. وتقتصر الاستثمارات العامة والخاصة على 63 في المائة من أراضي الضفة الغربية المعروفة باسم المنطقة "ج"، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، بينما لا يزال الحصار الاقتصادي مفروضاً على غزة. وفي ظل هذه الظروف، من الصعب بناء الدولة، وفقاً لما يرد في التقرير. وينبغي أن تركز جميع الجهود على منع المزيد من التعدي على القاعدة الإنتاجية الفلسطينية من خلال المستوطنات والاحتلال، حسبما يذهب إليه التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي عكس مسار الوضع القائم إلى تمهيد السبيل نحو بناء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة.

تراجع المعونة والأزمة الاقتصادية يخيمان على آفاق التنمية

يشير التقرير إلى استمرار عجز الميزانية الفلسطينية رغم تواصل جهود السلطة الفلسطينية من أجل خفض الإنفاق وتعزيز الإيرادات الضريبية. ويذهب التقرير إلى أن استمرار الضعف المالي للسلطة ناجم أساساً عن عدم التمتع بالسيادة، وتسرب الإيرادات إلى إسرائيل، وفقدان نواتج وإيرادات ممكنة من جراء التدابير التي يفرضها الاحتلال. وتفاقمت آثار ضعف الإيرادات من جراء تراجع دعم الجهات المانحة الذي يقل بمبلغ 520 مليون دولار عن احتياجات التمويل اللازمة للسلطة الفلسطينية في عام 2011. ونتيجة لذلك، راكمت السلطة ديوناً ومتأخرات مستحقة للقطاع الخاص. وارتفعت قيمة المتأخرات بمبلغ 540 مليون دولار، وبلغت الديون المستحقة للمصارف المحلية 1.1 مليار دولار – أي 50 في المائة من الإيرادات العامة.

ويذهب التقرير إلى أن التقشف المالي، الذي تنادي به بعض الوكالات الدولية، لا يتجاهل أسباب الأزمة وواقع الاحتلال فحسب، بل قد يأتي ايضاً بنتائج عكسية، لأن المضي في زيادة خفض الإنفاق يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي إضافي، فتنكمش القاعدة الضريبية وتتضخم فواتير إنفاق

السلطة الفلسطينية في الميدان الاجتماعي. وينبه التقرير إلى أن زيادة الضغط على العمالة والأجور في القطاع العام تهدد بمزيد من الكساد في الاقتصاد، وتقوض التماسك الاجتماعي، وتشكل خطر على أي تقدم أُحرز في سبيل إرساء الدعائم المؤسسية لدولة فلسطينية لديها مقومات البقاء.

وما زالت تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل كبيرة. فقد بلغت التجارة مع إسرائيل أو عبرها حوالي 83 في المائة من مجموع التجارة الفلسطينية في عام 2011، في الوقت الذي شكل فيه العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل 84 في المائة من العجز الإجمالي في عام 2011. وتحرم هذه التبعية الاقتصادية القسرية الفلسطينيين من مصادر الواردات الأكثر قدرة على المنافسة ومن أسواق التصدير. وتزيد أيضاً من قابلية تأثر الأرض الفلسطينية المحتلة بالتدابير الأمنية والشروط الاقتصادية الإسرائيلية.

الزراعة الفلسطينية تحت الحصار

أصبحت الزراعة الفلسطينية عاجزة عن تحقيق إمكاناتها على صعيدي الإنتاج والعمالة بسبب سنوات الاحتلال. فقد تقلصت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 12 في المائة في عام 1995 إلى 5.5 في المائة في عام 2011، حسبما يشير إليه التقرير. ولا يُسقى فعلياً سوى 35 في المائة من الأراضي المعتمدة على الري في الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يكلف الاقتصاد 110000 فرصة عمل سنوياً و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، أدى بناء جدار الفصل الإسرائيلي إلى محاصرة 10 في المائة من أراضي الضفة الغربية في "منطقة التماس" بين جدار الفصل وحدود عام 1967. ونتيجة لذلك، أصبح من العسير على آلاف المزارعين الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم وزراعتها في تلك المنطقة بسبب صعوبة الحصول على ما يلزمهم وعمالهم من تصاريح إسرائيلية للعبور من بوابات الجدار.

ويفيد التقرير بأن الإنتاجية الزراعية تراجعت بنسبة 33 في المائة نتيجة للحظر الإسرائيلي على الأسمدة المستوردة العالية الجودة. ومن ثم أصبحت الأنشطة الزراعية أقل قدرة على الاستمرار، وفقد العديد من المزارعين الفلسطينيين مصدر رزقهم. وبالإضافة إلى ذلك، اقتُلع حوالي 2.5 مليون شجرة مثمرة منذ عام 1967.

ويشير التقرير إلى أن صناعة الصيد الفلسطينية تكاد تكون قد انهارت بالكامل، بسبب تقييد الصيد قبالة سواحل غزة في حدود 3 أميال بحرية بدلاً من مسافة العشرين ميلاً المعترف بها دولياً. وانخفض عدد الصيادين بنسبة 66 في المائة منذ عام 2000.

وتنتج الصعوبات الأخرى عن إفراط إسرائيل في استخراج المياه بما يتجاوز الحصة المحددة في اتفاقات أوسلو لعام 1993. والمياه المستخرجة تُستخدم داخل الحدود والمستوطنات الإسرائيلية، ويُحرم كل من السلطة الفلسطينية والمزارعين الفلسطينيين من الحق في حفر الآبار لتلبية طلب السكان الفلسطينيين المتزايد على المياه. ويخلص التقرير إلى أن هذا الإفراط الإسرائيلي في استخراج المياه يحدث حتى عندما يكون مصدرها بأكمله تقريباً داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويؤكد التقرير أن قطاع الزراعة الفلسطيني قادر على المقاومة وتحقيق انتعاش سريع ومستدام رغم أنه يعمل بربع إمكاناته. ولكن الدراسة تفيد بأن الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية قد أهملتا القطاع الزراعي. وتوصي باتخاذ تدابير تصحيحية للتعويض عن تأثير الاحتلال. وينبغي إنشاء مصرف للتنمية الزراعية لتقاسم المخاطر وتقديم القروض وخدمات التأمين ودعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، فضلاً عن تمويل وضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالزراعة والمياه.

استجابة الأونكتاد

بدأ الأونكتاد، في عام 2011، تنفيذ مشروع، للتعاون التقني مدته ثلاث سنوات لبناء القاعدة المعرفية للشاحنين الفلسطينيين (المصدّرين والمستوردين)، وتعزيز القدرة المؤسسية لمجلس الشاحنين الفلسطيني، وزيادة الوعي بأفضل الممارسات المعترف بها دولياً في مجال تيسير التجارة. وعمل الأونكتاد أيضاً على تعزيز النمذجة الاقتصادية والقدرة على التنبؤ لدى واضعي السياسات الفلسطينيين، بما في ذلك تدريب الموظفين من السلطة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على استخدام نموذج الأونكتاد لمحاكاة الاقتصاد الفلسطيني من أجل إصدار توقعات اقتصادية رسمية وتقييم سيناريوهات بديلة في مجال السياسات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، واصل الأونكتاد في عام 2011 تقديم الدعم من أجل تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية في المجال الدبلوماسي، وذلك باستضافة دبلوماسيين فلسطينيين وتدريبهم وتعريفهم بمنظومة الأمم المتحدة في جنيف.

وأدى الأونكتاد، منذ عام 2001، دوراً محورياً في بناء الجمارك الفلسطينية وعصرنتها من خلال العمل بنظامه الآلي لتجهيز البيانات الجمركية وتحديثه، وتوفير تدريب مكثف لموظفي السلطة الفلسطينية ووكلاء القطاع الخاص على تشغيل النظام. وبناءً على هذه الإنجازات، وضع الأونكتاد مشروعاً جديداً لتعزيز ما سبق تحقيقه في هذا الميدان وتسليم النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية إلى السلطة الفلسطينية. ويُتوقع أن يبدأ هذا المشروع في وقت لاحق من عام 2012. وشهد عام 2011 أيضاً نجاح إنجاز مشروع الأونكتاد المعنون "النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية". وقد عاد المشروع بالفائدة على الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى أربعة بلدان عربية أخرى، بإتاحة منبر لتبادل الأفكار والخبرات بين واضعي السياسات وموظفي الأونكتاد والخبراء الوطنيين والدوليين.

وفي نيسان/أبريل 2012، جُددت ولاية الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني ومُددت خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد الذي يُنظم كل أربع سنوات، والتي عُقدت في الدوحة بقطر. وطلبت الدول الأعضاء، خلال الأونكتاد الثالث عشر، تعزيز برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. غير أن من الضروري توفير موارد إضافية لتلبية الاحتياجات الخاصة للاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال، وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية، وتنفيذ أنشطة التعاون التقني.

*** ** ***